

Distr.
GENERAL

A/49/210/Add.1
9 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ٦٥ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة:
تنفيذ المبادئ التوجيهية لتحديد الأنواع المناسبة من
تدابير بناء الثقة

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

٢

..... بلغاريا

٤

..... فنلندا

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

بلغاريا

[الأصل: بالانكليزية]

[٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤]

١ - تشترك حكومة جمهورية بلغاريا في الرأي القائل بأن تدابير بناء الثقة، لا سيما إذا طبقت بصورة شاملة، يمكن أن تؤدي الى إقامة صروح للأمن، قائمة على التعاون والصراحة، تسهم بالتالي في تحقيق الهدف الأكبر الذي يتمثل في نبذ التهديد باستعمال القوة أو استعمالها.

٢ - وقد دأبت بلغاريا، طوال الأعوام القليلة الماضية، على الإسهام الى حد كبير على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، في استخدام القوة الكامنة لتدابير بناء الثقة والأمن في تعزيز قضية الأمن القائم على التعاون في أوروبا. وانطلقت تلك الجهود التي بذلتها بلغاريا من اقتناعها بأن تدابير بناء الثقة التي تتع على الصعيد الإقليمي يمكن أن تسهم في تعزيز الأمن العالمي.

٣ - وعلى أثر تنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي تستحق تماما أن يطلق عليها اسم أول اتفاق للتعاون في مجال تحديد الأسلحة، يجري حاليا تدمير ترسانات عسكرية ضخمة تنطوي على إمكانات هجومية هائلة. ولقد أدت روح التعاون هذه الى وجود صراحة وشفافية لم يسبق لهما مثيل.

٤ - بالإضافة الى ذلك، تشترك بلغاريا بانتظام في تبادل المعلومات العسكرية في إطار شبكة الاتصال التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

٥ - وتتفق السياسة التي تتبعها بلغاريا في مجال الأمن والدفاع مع التزاماتها بموجب نظام بناء الثقة والأمن المنشأ بمقتضى وثيقة فيينا لعام ١٩٩٢ وتدابير بناء الثقة والأمن الإضافية، التي اعتمدت في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بشأن الاتصالات والمعلومات العسكرية، وتبادل المعلومات بشأن التخطيط العسكري.

٦ - وبلغاريا، إدراكا منها لمدى ما تتسم به معاهدة الأجواء المفتوحة من طابع هام وفريد في مجال بناء الثقة، فقد صدقت على هذا الصك الدولي الهام.

٧ - ووفقاً لأحكام هذه المعاهدة، تستعد بلغاريا حالياً للمشاركة في مراعاة نظام تحليل الطائرات وفتح مجالها الجوي للمراقبة. وفي الوقت نفسه، فإن بلغاريا مثلها مثل الدول الأطراف الأخرى في المعاهدة، تواجه صعوبات اقتصادية في الحصول على طائراتها الخاصة للمراقبة.

٨ - إن جميع التدابير التي اتخذتها الحكومة البلغارية لوضع خطط عمل سنوية لإقامة حوار وتعاون في المجال العسكري بين بلغاريا ومجلس التعاون لحلف شمال الأطلسي، ولمشاركة بلغاريا في برنامج التشارك من أجل السلم، ينبغي أن ينظر إليها أيضاً في الإطار العام للسياسة التي تتبعها بلغاريا من أجل تعزيز نظام تدابير بناء الثقة والأمن.

٩ - وفي الأعوام القليلة الماضية، استمر تعزيز التعاون العسكري الثنائي عن طريق الاتفاقات التي وقعتها وزارة الدفاع في بلغاريا مع نظيراتها في الاتحاد الروسي، والبنان، والماني، وأوكرانيا، وتركيا، ورومانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، والنمسا، والهند، وهنغاريا، واليونان. وعلى أساس هذه الاتفاقات، يجري تنفيذ الخطط السنوية الموضوعة للاضطلاع بأنشطة محددة في مجال التعاون العسكري مع هذه البلدان.

١٠ - وإن اعتماد تدابير ثنائية إضافية، على مستوى رؤساء أركان الحرب بين بلغاريا وتركيا وبين بلغاريا واليونان، وهي التدابير الإضافية لوثيقة فيينا لعام ١٩٩٢ بشأن تعزيز الثقة والأمن، يمثل مساهمة ذات أهمية في نظام تدابير بناء الثقة والأمن، إذ أن طابع تلك التدابير الإضافية يتجاوز نطاق اتفاق فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن.

١١ - وترى حكومة بلغاريا أن اتخاذ مزيد من المبادرات في مجال تدابير بناء الثقة والأمن ينبغي أن يشمل طائفة المحافل والأنشطة برمتها. وتهتم بلغاريا بإشراك الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، واتحاد غرب أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي وغيرها من المنظمات العالمية والإقليمية في إقامة قنوات دون إقليمية وثنائية جديدة لوضع تدابير لبناء الثقة والأمن والاستقرار.

١٢ - ويمكن أن تتخذ تلك التدابير الأشكال التالية:

(أ) إجراء مشاورات سياسية وعسكرية بشأن المسائل الأمنية المتعلقة بأوروبا وجزر البلقان؛

(ب) إجراء اتصالات عسكرية، بما في ذلك عقد اجتماعات منتظمة بين وزراء الدفاع ورؤساء أركان الحرب؛

(ج) اضطلاع الخبراء والمستشارين بأنشطة متعلقة بقضايا التوازن العسكرية والنظريات العسكرية وتكوين مواقف مشتركة من قضايا الأمن الدولي؛

(د) وضع برامج تدريبية مشتركة، خاصة من أجل أغراض حفظ السلم؛

(هـ) القيام بمناورات مشتركة على مختلف مستويات القيادات واضطلاع سائر الوحدات والمؤسسات العسكرية وفردى فصائل الجنود والوحدات بأنشطة مشتركة بهدف زيادة الشفافية والثقة في المجال العسكري؛

(و) تبادل المعلومات بشأن القوات المسلحة وما إلى ذلك.

١٣ - وتؤيد جمهورية بلغاريا اتباع سياسة أمنية أكثر تجانسا عن طريق تحقيق الاتساق بين نظم تحديد الأسلحة القائمة ووضع تدابير عالمية جديدة لبناء الثقة. كما أن تحديد مستويات قصوى للدول المنضمة حديثا من حيث حيازات الأسلحة وعدد الأفراد، ينبغي أن تكمله مجموعة أو مجموعات من شتى تدابير بناء الثقة والأمن والاستقرار، يمكن تطبيقها على مناطق محددة أو خلافها، حسب ما يتم الاتفاق عليه بين جميع دول منطقة جنوب شرق أوروبا. وسوف يسهم ذلك في تلبية الاحتياجات الأمنية لكل بلد على نحو أفضل، وبالتالي في إكمال نظام تحديد الأسلحة الإقليمي ككل بالنسبة لجنوب شرق أوروبا.

فنلندا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤]

١ - خلق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مجموعة من القيم ووحدة في الهدف في منطقة تغطي أراض عبر المحيط الأطلسي وأراض أوروبية آسيوية. ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يشمل، بالإضافة إلى أنشطة بناء الثقة في المجال العسكري، نطاقا واسعا من الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز السلم والأمن في أوروبا كلها. وتتمشى تدابير بناء الثقة المتفق عليها في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مع المبادئ التوجيهية لتدابير بناء الثقة بل إنها كانت أيضا بمثابة نموذج لهذه المبادئ.

٢ - وتضيف وثيقة فيينا لعام ١٩٩٢ إلى تدابير بناء الثقة الواردة في وثيقة هلسنكي الختامية الصادرة في ١ آب/أغسطس ١٩٧٥ ووثيقة ستوكهولم لعام ١٩٨٦ ووثيقة فيينا لعام ١٩٩٠. وهي تهدف إلى تشجيع الصراحة وتعزيز الثقة والأمن فيما بين الدول المشاركة.

٣ - وتشمل التدابير المتفق عليها التبادل السنوي للمعلومات المفصلة عن القوات العسكرية ومعدات، وللمعلومات المتعلقة بخطط وزع الأسلحة، والمعلومات المتعلقة بالميزانيات العسكرية. ومن الأمور الهامة أيضا إدراج آلية للتشاور فيما يخص الأنشطة العسكرية غير العادية والتعاون بشأن الحوادث الخطيرة ذات الطابع العسكري، ويتمثل أحد التدابير الرامية إلى زيادة الثقة في الاستضافة الطوعية للزيارات التي تتم لتبديد القلق إزاء الأنشطة العسكرية. وقد أدت ممارسة الإخطار عن الأنشطة العسكرية ومراقبتها والتفتيش عليها إلى تقليص حالات سوء الفهم والشك بين الدول المشاركة.

٤ - وتسمح معاهدة الأجواء المفتوحة، الموقعة في عام ١٩٩٢ بين أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي والبلدان الأعضاء في منظمة معاهدة وارسو السابقة، بتحقيق الطائرات لمراقبة أراضي الدول الأخرى الموقعة عليها. وهذا التدبير، وهو من تدابير بناء الثقة والأمن الرئيسية، يشمل أيضا الأراضي الواقعة خارج منطقة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إذ أن جميع الأراضي الكندية وأراضي الولايات المتحدة والأراضي الروسية تخضع لهذا النوع من الطيران.

٥ - وقد أنشئ محفل التعاون الأمني التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٩٢ لبدء مفاوضات جديدة بشأن نزع السلاح وبناء الثقة والأمن فيما بين جميع الدول المشتركة في المؤتمر. وفي نهاية عام ١٩٩٣، اختتم المحفل المفاوضات المتعلقة بوثائق التخطيط الدفاعي، والمبادئ النازمة لعمليات نقل الأسلحة التقليدية، ووضع برنامج بشأن التعاون والاتصالات في المجال العسكري واتخاذ تدابير لتثبيت الاستقرار في حالة وقوع أزمات محلية.

٦ - وقامت فنلندا بنشاط بدعم تدابير بناء الثقة على الصعيدين العالمي والإقليمي واشتركت في وضعها. وترى فنلندا أن تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن الواردة في وثيقة فيينا يمضي على نحو مرض. إلا أنه لا تزال هناك دول لم تقدم جميع المعلومات التي طلبتها وثيقة فيينا أو لم تشترك في سائر الأنشطة المتعلقة بتلك التدابير. ورغم الاعتراف بأهمية وضع تدابير جديدة لبناء الثقة، فإنه ينبغي أيضا إيلاء الاهتمام للتنفيذ الشامل والموحد للالتزامات القائمة المتعلقة بتلك التدابير. وقد علقت فنلندا، في عمليتها الداخلية الخاصة بصنع القرار، أهمية كبيرة على التنفيذ التام لأحكام تدابير بناء الثقة والأمن.

٧ - وفي إطار محفل التعاون الأمني، تشترك فنلندا بنشاط في المفاوضات المتعلقة بتحقيق الاتساق بين التزامات وثيقة فيينا لعام ١٩٩٢ ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وكذلك في المفاوضات المتعلقة بتطوير وثيقة فيينا بشأن تبادل المعلومات العسكرية على الصعيد العالمي، ووضع مدونة سلوك لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وكانت فنلندا أول دولة تقدم معلومات على أساس وثيقة التخطيط الدفاعي الجديدة. وأرفقت هذه الوثيقة ووثيقة تبادل المعلومات السنوية لفنلندا بتقريرها الرسمي الوارد في سجل الأسلحة التقليدية لعام ١٩٩٣.

٨ - كما اشتركت فنلندا في المناقشة التي دارت بشأن مستقبل نزع السلاح في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وتطوير تدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا بعد المؤتمر الاستعراضي المعقود في بودابست في عام ١٩٩٤. وتؤكد فنلندا في سياستها الخاصة بنزع السلاح على أهمية النزاهة والتقدير التام بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

٩ - وتشكل الدبلوماسية الوقائية سمة ذات أهمية متزايدة في أعمال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى زيادة الثقة والأمن في أوروبا. وقد أوفدت فنلندا مبعوثين للاشتراك في بعثات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي زارت استونيا وأوكرانيا وجورجيا وصربيا والجبل الأسود ولاتفيا.

— — — — —